



أين المشروع الخليجي لمواجهة التهديدات التركية والإيرانية؟

ونحن ندعم الحكومة الشرعية في ليبيا (يقصد حكومة السراج) ونعتقد أنها قادرة على إنهاء الأزمة، لذلك نرى أننا يمكن أن نتعاون في رؤيتنا المشتركة في اليمن وفي ليبيا على حد سواء.

وكما ذكرنا فإن لدى كل من تركيا وإيران مشروعاً خاصاً بها؛ واضحاً ومكشوفاً وممنهجاً، ويرتكز على معطيات وفرضيات تاريخية وعاطفية وايدولوجية، ويستهدف الدول العربية، وقد نجحتنا في المضي قدماً في تنفيذها كل على حدة، بحيث أصبحت طهران تتفاخر بأنها متواجدة وتسيطر على أربع عواصم عربية، وتدير شبكة من الميليشيات والحشود المسلحة في عدد من دولنا العربية، وأصبح لتركيا تغلغل وقواعد عسكرية على التراب العربي، وأذرع حزبية بأجنحة إرهابية متطرفة تعمل لحسابها، وصارت أنقرة تتحكم في مصير ليبيا، والدولتين في سبيل الاستمرار في تنفيذ مشاريعهما لا تترددان عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وتدعمان التيارات الثيوقراطية والحركات الإرهابية المتطرفة، وتحاربان الأفكار والتوجهات الوطنية والقومية العربية، وغيرها من الممارسات العدوانية التي تتنافى مع القوانين والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار، وحيال ذلك كله يبقى السؤال مطروحاً بكل قوة وإلحاح؛ أين المشروع الاستراتيجي الخليجي أو العربي المعد لمواجهة تهديدات واعتداءات وأطماع هاتين الدولتين؟

والنزل رسالته فوق ترابها.

وإلى جانب تقاسم الأدوار في سوريا، وفي هذا الوقت بالذات، يتجلى التنسيق والتعاون العسكري بينهما في شمال العراق؛ حيث تتوغل القوات التركية داخل الأراضي العراقية، وتواصل غاراتها الجوية على القرى والبلدات العراقية المتاخمة لحدودها، في تزامن مع قصف مدفعي مكثف لقوات الحرس الثوري الإيراني على المناطق العراقية القريبة من الحدود الإيرانية، في انتهاك صارخ من الطرفين للسيادة العراقية.

لقد بدأت بوادر ومؤشرات هذا التعاون في الظهور الواضح منذ العام 2017، ففي شهر أغسطس من ذلك العام أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن إمكانية تنفيذ عمليات عسكرية مشتركة ضد ما وصفها بالمنظمات الإرهابية في البلدين، وقد جاء ذلك التصريح على أثر الزيارة التي قام بها إلى أنقرة رئيس الأركان الإيراني اللواء محمد باقري في تلك الفترة على رأس وفد عسكري عالي المستوى مكون من تسعة أشخاص ضم كبار الخبراء وضباط المخابرات في الجيش الإيراني، وكانت تلك الزيارة الأولى من نوعها بعد انقطاع دام لأكثر من 28 سنة.

هذا التعاون والتنسيق تم تحقيقه على الرغم من حدة وشدّة الخلافات التي كانت قائمة بين الطرفين في قضايا ومسائل جوهرية بالنسبة لهما على الساحتين العراقية والسورية؛ وبشكل خاص موقف البلدين المتناقض تجاه الميليشيات

الشيعية العاملة في سوريا ومليشيات الحشد الشعبي العراقي، فقد كان هناك تقارب في المصالح مما يقتضي تناسي وتجاوز الخلافات والقفز فوقها والتفقد بقواعد اللعبة.

إن هذا التعاون بدأ يأخذ أبعاداً مختلفة عندما انفتحت الشهية التركية على المصادر النفطية الخليجية وحقول النفط والغاز في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط قبالة سواحل سوريا ولبنان وإسرائيل وغزة وقبرص، والتي تقدر كميتها بما يقارب 122 تريليون متر مكعب من الغاز، و107 مليارات برميل من النفط، تركيا التي تستورد 90% من احتياجاتها من النفط والغاز تريد حصة من هذه الثروة رغم أنها تقع بعيدة عن شواطئها ولا تدخل ضمن حدودها البحرية؛ ومن هنا تبرز أهمية ليبيا بالنسبة لأردوغان.

إن مجالات التعاون بين تركيا وإيران بدأت الآن تثير المزيد من القلق والمخاوف وتتسم بالخطورة المفرطة وتستدعي التصدي الحازم لها؛ فقد بدأت تتجه نحو التعاون والتنسيق العسكري وتوحيد الجهود وتبادل المنافع في اليمن وليبيا ضمن صيغة أو صفقة من المحاصصة والمقايسة واقتسام الغنائم.

وبهذا الصدد فقد صرح مؤخراً جواد ظريف وزير خارجية إيران قائلاً بكل وضوح: "لدينا وجهات نظر متقاربة ومشتركة مع تركيا، وتبادلنا الرؤى بالنسبة للأزمة في اليمن ومعاناة الشعب اليمني، ونحن منذ سنوات نريد أن نتحسن الأوضاع في ليبيا، واليمن، ولدينا رؤى مشتركة مع تركيا،

على ضوء التصعيد والتزام الذي تشهده الآن العلاقات بيننا وبين جارتينا تركيا وإيران، وتغول أطماعهما التوسعية في منطقتنا؛ لماذا لا يوجد أو يكون لدينا مشروع استراتيجي خليجي أو عربي واضح لمواجهة هذا التحدي، والتصدي لأطماع هاتين الدولتين اللتين تحلمان بإستعادة أمجادهما السالفة التي تركز على أبعاد وجذور تاريخية غابرة؟ فكل واحدة منهما لديها مشروع: الأتراك مشروعهم يهدف إلى إحياء الخلافة والهيمنة العثمانية، والإيرانيون يسعون إلى استنهاض المشروع الكسروي.

والمعروف تاريخياً أن هاتين القوتين الإقليميتين كانتا تتنافسان وتتصارعان على بسط سيطرتهم ونفوذهم على الدول العربية في المنطقة، ثم تحول التنافر بينهما بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية إلى حالة من التوافق في المرحلة الشاهنشاهية - الأتاتوركية، إلى أن انتقلت هذه الحالة الآن لتقف على أرضية مشتركة ومرحلة متقدمة من التنسيق والتعاون بينهما، وتوظيف البعد الديني والمذهبي والهوس التاريخي للتمدد وتقسيم السيطرة والنفوذ على المنطقة، وأصبح لديهما مصالح متقاطعة وهدف أساسي وهو، لا سمح الله، تدمير المملكة العربية السعودية الشقيقة؛ القلب النابض للمنظومة الخليجية والعربية، وذلك ضمن سعيهما القديم المتجدد لنقل أو استقطاب "الثقل الإسلامي" إلى أراضيها واحتطافه من أرض الجزيرة العربية التي شرفها الله واختارها لهذا الدور؛ فبعث فيها نبيه

رئيسة "النواب" ... سلامات



فوزية زينل

البلاد | محرر الشؤون المحلية

علمت "البلاد" أن رئيسة مجلس النواب فوزية بنت عبدالله زينل تعرضت لوعكة صحية مساء أمس الأول (الجمعة) أثناء وجودها في درة البحرين.

وعلى إثر العارض الصحي، نقلت زينل إلى المستشفى العسكري بالرفاع، ووضعت تحت الملاحظة.

وبعد تلقي الرعاية الصحية اللازمة، غادرت رئيسة مجلس النواب، المستشفى فجر أمس

القاسم: لإعفاء الأطباء من غرامة التأخير بتجديد التراخيص



غادة القاسم

الجفير - جمعية الأطباء البحرينية

دعت جمعية الأطباء البحرينية إلى إعفاء الأطباء والكوادر الطبية والصحية من الذين لم يتمكنوا من تجديد تراخيصهم منذ فبراير 2020 وحتى نهاية أزمة جائحة "كوفيد 19" من أية عقوبات أو غرامات مالية صدرت في حقهم.

وقالت رئيسة الجمعية غادة القاسم إن "الأطباء خصوصاً والطاقم الطبي والصحي عموماً ينهضون اليوم بأعباء جسدية كما تعلمون من أجل مكافحة جائحة (كوفيد 19)، ويصمدون في الصفوف الأمامية بشجاعة وتفان؛ من أجل تقليل أخطار هذا الفيروس على المواطن والمقيم في البحرين، لذلك حري بنا جميعاً أن نقدر ظروفهم الصعبة، وأن نقدم الشكر لهم بحسب إمكاناتنا واستطاعتنا".

وأضافت القاسم "كما أن هناك أطباء - كما تعلمون - يضطرون للبقاء في العزل المنزلي بين الفترة والأخرى؛ بسبب مخالطتهم مصابين بالفيروس، إضافة إلى أن

ظروف الجائحة صرفت تفكيرنا واهتمامنا جميعاً نحن الأطباء عن أعمالنا الاعتيادية الأساسية وحياتنا الطبيعية، وبتنا مشغولين بهاجس هذا الفيروس ليل نهار".

وتابعت رئيسة الجمعية بالقول "لقد قدمت مملكة البحرين مشكورة حزمة دعم سخية للمواطنين، من ضمنها تأجيل سداد القروض، والإعفاء من فواتير الماء والكهرباء، وغير ذلك، ونحن نطلع إلى الموافقة على توفير هذا الدعم للأطباء والطواقم الطبية والصحية أسوةً بالدعم الحكومي الفعّال من جهة، ونظراً لما يقوم به الأطباء من جهود في هذا الوقت بالذات من جهة أخرى".

خبراء لـ "البلاد": "نفايات كورونا" قنابل موقوتة

وسيلة لنقل المرض لعمال النظافة واستشراء العدوى



البلاد | بدور المالكي

حذر أطباء وخبراء في المجال الصحي والطبي من الخطر الكبير الذي تمثله الواقيات الطبية من كامات وأقنعة وقفازات وغيرها.

وأكدوا أنها قد تتحول من وسيلة للحماية من العدوى إلى خطر لتفشي ونقل الوباء، وطلبوا بمزيد من المسؤولية المجتمعية والفردية أثناء التخلص من هذه الواقيات الطبية وعدم رميها بشكل عشوائي، الذي قد يجعلها تشكل بؤرة لتجمع الفيروسات والجراثيم لتكون قنابل موقوتة لنشر الوباء، خصوصاً للفئات الأكثر عرضة للمرض وكبار السن والأطفال.

وقالت رئيسة جمعية أصدقاء الصحة، استشارية الصحة العامة كوثر العبد تلاحظ وللأسف ظاهرة غير صحية ومقلقة، وهي التخلص بعض المواطنين والمقيمين من الكامات والقفازات المستخدمة في غير الأماكن المخصصة لها، كصناديق القمامة التي خصصت لها في المجمعات التجارية أو في الأماكن العامة، وبطريقة تنم عن عدم الوعي والمسؤولية بكارثية هذا السلوك وعواقبه الصحية في ظل جائحة كورونا.

وأكدت أن علينا أن نحافظ على صحة الآخرين، وليس نقل العدوى لهم، مشيدة بدور "البلاد" كأول منبر إعلامي حذر وألقى الضوء على هذه الظاهرة.

بأن هذه الظاهرة تتزايد في العديد من المناطق بالمملكة، كما نشاهدها في وسائل التواصل الاجتماعي بمشاهد غير حضارية.

وذكرت العبد، أن استمرار هذه الظاهرة يسبب انتشار الفيروس، ويتعارض مع جهود البحرين في محاصرة انتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد - 19" وحماية كل أفراد المجتمع، مبينة أن الحل بتغليظ العقوبة على من يقوم بهذه

وأكدت العبد في تصريحات لـ "البلاد" أن ظاهرة إلقاء الكامات والقفازات بالشوارع ومواقف السيارات وكابينات الصراف الآلي، مصدر لنشر الأمراض، ومنها مرض "كوفيد - 19"، وأن الكامات والقفازات المستخدمة والملقاة على الأرض يمكن أن تنقل العدوى، خصوصاً إذا كانت ملوثة، وهي مصدر خطورة على الناس في الشوارع وعلى عمال النظافة الذين يقومون بجمعها. ونوهت

